**الوحدة 7**

**إشراك المجتمعات المحلية والجماعات المعنية**صدر في عام 2016 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،

7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© اليونسكو6 201.



هذا المنشور متاح مجاناً بموجب ترخيص نسب المصنف – الترخيص بالمثل 3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO) (http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo). ويقبل المستفيدون، عند استخدام مضمون هذا المنشور، الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو.

(<http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar>)

CC-BY-SA صور هذه النشرة لا تندرج تحت رخصة

ولا يجوز استخدامها أو إعادة إنتاجها أو تسويقها بدون إذن مسبق من أصحاب حقوق النشر.

العنوان الأصلي Involving the communities concerned

صدر في عام6 201 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمكتب الميداني لليونسكو

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إن الآراء والأفكار المذكورة في هذا المطبوع هي خاصة بالمؤلف/بالمؤلفين وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بشيء.

**خطة الدرس**

|  |
| --- |
| **المدة:**  ساعتان ( إضافة إلى وقت إضافي للتمرين الاختياري في نهاية الجلسة)  **الهدف (الأهداف):**  تحديد الطرق المختلفة، عن طريق المناقشات وعرض دراسات الحالات، التي يمكن من خلالها أن تشارك المجتمعات المحلية والجماعات والأفراد على أوسع نطاق ممكن في صون تراثهم الثقافي غير المادي، وفي جوانب أخرى من عملية تنفيذ اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي[[1]](#footnote-1).  **الوصف:**  تتمحور هذه الوحدة حول مشاركة المجتمعات المحلية أو الجماعات في تنفيذ الاتفاقية ويغطّي المواضيع التالية: ما تنصّ عليه الاتفاقية والتوجيهات التنفيذية بشأن مشاركة المجتمعات المحلية أو الجماعات، ولِمَ تُعتبر مشاركة المجتمعات المحلية أو الجماعات ضرورية، ومتى تكون موافقتها مطلوبة؛ ومشاركة المجتمعات المحلية أو الجماعات في مختلف أنشطة الصون (الحصر والتوعية وتحضير ملفات الترشيح وطلبات المساعدة الدولية، إلخ)، وتحديد المجتمعات المحلية أو الجماعات وممثّليها، والحصول على موافقتهم الحرة والمسبقة والواعية، وحماية حقوقهم، والتأكد من أنهم ينتفعون من تنفيذ الاتفاقية.  *الترتيب المقترح:*   * أين يكمن الخلاف؟ * ماهي الأسباب الموجبة لمشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة؟ * ما تقوله (وما لا تقوله) الاتفاقية والتوجيهات التنفيذية. * فهم دور الدول وحقوق المجتمعات المحلية. * مشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة بصورة عامة: تحديد التراث الثقافي غير المادي وحصره وصونه. * مشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة في عملية الحصر. * مشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة في التوعية. * مشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة في الترشيحات وطلبات المساعدة الدولية. * عملية ضمان مشاركة المجتمع المحلي وموافقته.   **الوثائق الرديفة:**   * العرض السردي للميسِّر الوحدة 7. * عرض تقديمي (PowerPoint) الوحدة 7. * نص المشارك، الوحدة 7. * نص المشارك، الوحدة 3: المواد: " الجماعات والمجموعات والأفراد" و" الشعوب الأصلية" و" الملكية الفكرية" و"الموافقة الحرة والمسبقة والواعية". * دراسات الحالات من 9 إلى 13. * النصوص الأساسية لاتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003[[2]](#footnote-2). |

***ملاحظات واقتراحات***

يمكن تناول دراسة حالة مشروع المايا ICBG (المدرجة، على سبيل المثال، في العرض السردي للميسّر فقط) بشيء من التفصيل أو تناول مثال محلي آخر لمشروع أضحت مشاركة المجتمع المحلي فيه موضع جدل وخلاف. ويمكن اختيار ومناقشة دراسات حالات أخرى لتوضيح تحديات محلية قد تعترض المشاركين. ومن المستحسن تقديم أمثلة من المجتمعات المحلية الحضرية والريفية. وينبغي عند مناقشة دراسات الحالات، إيلاء اهتمام خاص لمسألة شرعية وسلطة ممثلي المجتمع المحلي أو الجماعة. وتوضح هذا الأمر دراسة حالة احتفال باتوم (المدرجة، على سبيل المثال، في العرض السردي للميسِّر فقط). ويمكن لفت الانتباه إلى أن اعتماد استراتيجيات مختلفة فيما يخص مشاركة وتمثيل المجتمع المحلي قد يكون ملائما من باب الاستجابة لتباين المجتمعات المحلية من حيث الحجم والنوعية.

وترد في ملاحظات الميِّسر تمارين عدة، يركز منها اثنان على ربط مضامين الوحدة بظروف وسياق المشاركين، وهما: تمرين "دور الأطراف المعنية" (الشريحة رقم 6، نحو 20 دقيقة) وتمرين "من هي مجتمعاتي المحلية" (الشريحة رقم 16، نحو 15 دقيقة). وهما تمرينان تعليميان مهمان، حيث يمكن تكييف النقاش ليلائم مستوى تجربة المشاركين في حلقة العمل.

ويرد في آخر الوحدة تمرينان إضافيان اختياريان يتمثلان في "لعب أدوار" ويتيحان للمشاركين إمكانية استجلاء بعض القضايا الشائكة التي يمكن أن تبرز أثناء وضع استراتيجية لمشاركة المجتمع المحلي. وسوف يستغرق هذان التمرينان بعض الوقت ( يستغرق كل منهما ساعة ونصف على الأقل). ويجوز للميسِّرين اختيار واحد منهما فقط ولا ينبغي إدراجه في برنامج الجلسة إلا إذا توفر له ما يكفي من الوقت.

**الوحدة 7:**

**إشراك المجتمعات المحلية والجماعات المعنية**

**العرض السردي للميسِّر**

**الشريحة رقم 1**

**إشراك المجتمعات المحلية والجماعات المعنية**

**الشريحة رقم 2**

**ما يشتمل عليه هذا العرض**

**الشريحة رقم 3**

**أين يكمن الخلاف؟: "مشروع الماياICBG [[3]](#footnote-3) للاستقصاء البيولوجي"[[4]](#footnote-4)**

ترد دراسة الحالة هذه في ملاحظات الميسِّر فقط.

على الرغم من أن مشروع المايا ICBG يهدف أساساً إلى الاستقصاء البيولوجي (أي البحث عن منتجات طبيعية يمكن استخدامها في إنتاج علاجات جديدة) وليس إلى صون التراث الثقافي غير المادي، إلا أنه يمثل دراسة حالة جديرة بالمناقشة. إذ برزت مشاكل عديدة أثناء سير المشروع وسلطت الضوء على الصعوبات التي واجهت القائمين به على صعيد التعامل مع مصالح المجتمع المحلي واحتياجاته بطريقة مرضية.

وكان القائمون على المشروع يرومون حسبما ذُكر الإسهام في تنمية المجتمع المحلي والحصول على موافقته. وقد فشل المشروع للأسباب التالية:

* الخلافات بشأن من يشكل المجتمع المحلي؛
* الخلافات بشأن من يمثل المجتمع المحلي؛
* الخلافات بشأن كيف سيستفيد المجتمع المحلي؛
* الخلافات بشأن ما الذي يشكل موافقة الجماعة حتى يمضي المشروع قُدما.

**دراسة حالة: مشاركة المجتمع المحلي ومسألة التمثيل: مشروع للاستقصاء البيولوجي أصابه الفشل في المكسيك**

كثيراً ما يعتمد الاستقصاء البيولوجي على المعارف الطبية التقليدية، وثمة أمثلة كثيرة عن استخدام الاستقصاء البيولوجي للمعارف التقليدية دون إعطاء الأولوية لمشاركة المجتمع في هذه العملية وموافقته عليها وانتفاعه منها. وهو أمر يشكل انتهاكاً لروح الاتفاقية وممارسة ينبغي تجنبها. وقد أظهرت أمثلة أخرى في حقل الاستقصاء البيولوجي أن المجتمعات المعنية، وربما أطراف أخرى، يمكنها أن تنتفع من استعمال معارفها وتصون في الوقت ذاته تراثها غير المادي. وبغية تحقيق ذلك لابد من وضع نماذج تكفل مشاركة المجتمع المحلي وموافقته والانتفاع من تراثه الثقافي غير المادي تصمم حسب سياقات المجتمع المعني وخصائصه، وكذلك استراتيجيات لصون تراثه الثقافي غير المادي، على أن يعتبر ذلك معقولا وشرعيا لدى المجتمعات المعنية والأطراف المشاركة الأخرى. وتبين هذه الدراسة كيف يفشل مشروع بالرغم من وجود عملية واسعة للحصول على موافقة المجتمع المحلي، وخطط تكفل انتفاع المجتمع المعني من المشروع.

إن مشروع "اكتشاف العقاقير والتنوع البيولوجي لدى المايا في المكسيك" أو المدعو "مشروع المايا (ICBG)" قد خططت له المجموعة التداولية التعاونية للتنوع البيولوجي ليمتد خمس سنوات في مرتفعات شياباس (Chiapas) جنوب المكسيك، وكان يسعى إلى تطوير قائمة حصر للنباتات الأصلية في المنطقة تحدوه فكرة تطوير منتجات تجارية، حينما يكون ذلك ممكنا. وقد تم في عام 1988 منح المشروع مبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي من برنامج " المجموعة الدولية التعاونية للتنوع البيولوجي " (ICBG).. واشتركت في المشروع أيضاً أطرافاً أخرى كالمركز المكسيكي للبحوث والدراسات العليا المتعدد التخصصات، وشركة صغيرة ربحية تعنى بالبحث عن منتجات طبيعية ومركزها ويلز في المملكة المتحدة.

وقد نصت اللوائح المكسيكية الوطنية على أن جمع النباتات للأغراض العلمية لا يُسمَح به إلا بموافقة مسبقة وواعية من المالكين الشرعيين للأرض التي توجد عليها النباتات. إلا أن اللوائح المعنية بإدارة الموافقات اللازمة لإجراء الاستقصاء البيولوجي (جمع النباتات بهدف تطوير عقاقير فعالة) لم تكن نافذة في وقت مشروع استقصاء التنوع البيولوجي. وامتثالاً لمتطلبات اتفاقية التنوع البيولوجي (لعام 1992) المتعلقة بالمشاورات مع المجتمعات المحلية، كانت أولى الخطوات التي قام بها المشروع هي السعي للحصول على موافقة المجتمعات المحلية في الإقليم على استخدام النباتات. واستخدمت آليات الأداء المسرحي وزيارات أفراد المجتمع المحلي لمرافق المشروع لإعلام المجتمعات المحلية بمعالمه الرئيسية. وحصل المشروع على موافقات مكتوبة من السلطات المحلية في 46 ضيعة في المنطقة من أصل 47.

وقد عانى السكان الأصليون في إقليم شياباس لفترة طويلة من التهميش والقمع. وكانت هذه الخلفية من العوامل التي دفعت المجموعة الدولية التعاونية للتنوع البيولوجي إلى تأسيس منظمة غير ربحية باسم (منظمة) "تعزيز حقوق الملكية الفكرية للمايا في مرتفعات شياباس في المكسيك" (PROMAYA) لتمثل سكان المايا المحليين ومصالحهم فيما يتصل بالمشروع وتتلقى ربع المكاسب الناتجة عن عمل الاستقصاء البيولوجي. وقد صممت هذه المنظمة لتضم أغلبية من ممثلي المايا إضافة إلى بعض الأعضاء الخارجيين.

وعلى الرغم من أن الذين قاموا[[5]](#footnote-5) بمشروع المجموعة الدولية التعاونية للتنوع البيولوجي اعتقدوا بأنهم كانوا يمتثلون للمتطلبات الأخلاقية والقانونية للمشروع فيما يتعلق بالموافقة الواعية وتوزيع المكاسب، إلا أن منظمات المجتمع المحلي اعترضت على المشروع الذي ألغي في نهاية المطاف.

وقد أثارت منظمة تعمل على تعزيز الطب الشعبي للمايا المخاوف بشأن المشروع وأعربت عن قلقها لمجلس الدولة لمنظمات الأطباء والقابلات الأصليين التقليديين في شياباس (COMPITCH)"، وكان هذا المجلس قد أُسس لتعزيز الطب الشعبي في المنطقة. وقد عزف المجلس عام 1998 عن المشاركة في منظمة "تعزيز حقوق الملكية الفكرية لـ المايا في مرتفعات شياباس"، وقال إنه بفعله ذلك سيصار إلى استبعاده من عملية توزيع الأرباح. وقامت منظمة دولية غير حكومية تسمى "المؤسسة الدولية للنهوض بالريف" (RAFI) التي كانت تعمل على تعزيز الملكية الفكرية في الإقليم، بمساعدة المجلس وهذه المنظمات في حملتها ضد المشروع.

وفي كانون الأول/ديسمبر 1999 أصدرت المؤسسة الدولية للنهوض بالريف بيانا على الإنترنت بعنوان "استنكار سكان المايا الأصليين للقرصنة البيولوجية". ورد قادة المشروع مؤكدين أنهم لم يستولوا على معارف مقدسة وإنما معارف مفتوحة ومشتركة بين أسر المايا والمجتمعات المحلية والبلديات والغرباء. وشككوا في صلاحية "المجلس" (COMPITCH) في التحدث باسم جميع المايا في المنطقة، كما وضعوا علامات استفهام على دور المستشارين والمنظمات الدولية (كالمؤسسة الدولية للنهوض بالريف) في الدفاع عن "المجلس" ومواقفه. وردت "المؤسسة الدولية للنهوض بالريف" على الفور قائلة "إن شركاء المشروع قد وقعوا ضحية التصور النمطي لدور علماء الأنثروبولوجيا في هذا الصدد (باعتبار أنهم يعلمون ما لا يعلمه الآخرون) الذين يعتقدون واهمين أن مهمتهم التي لا يجاريهم فيها أحد هي تحديد قواعد المشاركة." وقد رفضت منظمات المجتمع المحلي التفاوض مع منظمي المشروع ودحضت الادعاء بأنهم كانوا يسعون لتمثيل السكان المحليين. ودعت إلى فرض حظر وطني على جميع مشاريع الاستقصاء البيولوجي حتى يتم وضع إطار قانوني شامل في هذا المجال. ونتيجة لهذا الطعن، انسحبت دولة المكسيك من المشروع كشريك وتم إلغاء مشروع المايا ICBG في عام 2001.

***لماذا فشل المشروع وأين مكامن الخطأ؟***

لقد فشل المشروع لأنه لم يتم إشراك ممثلي المجتمع المحلي في وقت مبكر من العملية، وعلى ذلك لم يشارك المجتمع المحلي المعني في مرحلة التخطيط كشريك على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى. وكان انعدام الثقة بين الأطراف من العوامل المهمة أيضاً في فشل المشروع. فقد نشأت الخلافات بين منظمات المجتمع المحلي والناشطين وفريق المشروع بشأن العملية والنوايا والنتائج المحتملة للمشروع، وكيف كان ينبغي التوصل إلى الموافقة، وكيف كان ينبغي تحديد وتعريف المجتمع المحلي المعني.

وتظهر الدراسة أنه من الصعب الحصول على الموافقة المجتمعية في غياب هياكل إدارية مجتمعية تعتبرها كل الأطراف المعنية شرعية، لا سيما في ظل انعدام الثقة بين الأطراف. كما تبين الدراسة أهمية وجود تشريعات وطنية واضحة ومتسقة وآليات رصد تضمن حماية حقوق المجتمع في معارفه التقليدية، وأن الموافقة الواعية مطلوبة في مشاريع كهذه. ويجب أن تصاغ مثل هذه التشريعات وغيرها من الصكوك بما يتلاءم مع الالتزامات التي قبلتها الدول عند تصديقها وثائق تقنينية دولية على غرار اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي.

ويمكن تلخيص المشاكل الرئيسية على النحو التالي:

* لقد طُلبت موافقة المجتمع المحلي قبل أن يشارك في التخطيط للمشروع على النحو الواجب.
* وتم جمع النباتات من الموقع قبل أن يبدأ المشروع، مما قوض عملية الموافقة.
* بدلا من طرح مقترحات للمناقشة، وضع القائمون على المشروع المجتمع المحلي في موضع المتلقي بدلا من أن يكون مشاركا في التنظيم.
* أنشأت الأطراف الأجنبية المبادرة إلى المشروع منظمة تعزيز حقوق الملكية الفكرية للمايا قبل التشاور مع المجتمع المحلي المعني.
* تم وضع خطة التمثيل المجتمعي من خلال منظمة تعزيز حقوق الملكية الفكرية للمايا واقتسام المكاسب وحماية الملكية الفكرية قبل التماس موافقة المايا.
* زعمت منظمات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية التي تمثلها أنه لم يتم خلال هذه العملية تزويد السكان المعنين بالمعلومات الكافية لكي تكون موافقتهم مستنيرة وواعية.
* شككت منظمات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية التي تمثلها في سلامة وصلاحية النهج الذي اعتمده المشروع لاستحصال موافقة المجتمع المحلي، حيث تم التفاوض على اتفاقات فردية منفصلة بدلا من اعتماد نهج أكثر شمولاً في عملية التفاوض.
* وقالت هذه المنظمات أيضاً أنه بحسب قانون المجتمع المحلي، كان يجب استحصال نسبة أكبر من التواقيع على استمارات الموافقة المجتمعية على المشروع.
* وتباينت آراء مختلف الأطراف المعنية بشأن حدود المجتمع المحلي المعني وممثليه الشرعيين. فادعت منظمات المجتمع المحلي أنه كان ينبغي استشارة مجتمع المايا بأكمله، وهم حوالي مليوني نسمة في المكسيك ودولة غواتيمالا المجاورة، وعدم الاقتصار على جماعات المايا في مرتفعات شياباس.
* وكان هناك اختلاف بشأن المستفيدين المحتملين من المشروع. فمخططو المشروع اعتقدوا أنه سيفيد السكان الأصليين، وادعوا أيضا أنه يمكن أن يحمي الملكية الفكرية للمايا عن طريق خطة مقترحة للملكية المشتركة لأي براءة، كما أن توثيق المعارف التقليدية للمايا في حقل النباتات سيُصنِّف هذه المعارف في فئة "المعارف أو الفنون المعروفة سابقا" مما يمنع الشركات من تسجيلها كامتياز دون إذنهم. كما يكون لمنظمة تعزيز حقوق الملكية الفكرية للمايا حق الاعتراض على استخدام الامتياز أو براءة الاختراع. ولا يمكن بأي حال من الأحوال احتكار النبات كامتياز أو استخدام نتائج البحث لتطوير كائنات عضوية معدلة وراثيا. وكان من المتوقع أن يتم توليد المنافع الاقتصادية محلياً وليس اعتمادا على نتائج الاستقصاء البيولوجي أو على اتفاقيات لاحقة مع شركات المستحضرات الصيدلانية. وفي حالة توفر أي نتيجة للاستقصاء البيولوجي، فإن منظمي المشروع اتفقوا على تشاطر المنافع النقدية بين الوكالات الأربع المعنية، بما في ذلك منظمة تعزيز حقوق الملكية الفكرية للمايا.
* وزعمت منظمات المجتمع المحلي أن المشروع كان مثالا على الإمبريالية الشمالية وأن الشركاء الأكاديميين والتجاريين كانوا وحدهم الذين سيستفيدون بينما سيتكبد السكان المحليون المزيد من التكاليف في مجال الرعاية الصحية. وكان ذلك جزءا من معارضة أوسع لتسويق وخصخصة وتخصيص معارف وموارد تمثل في الأصل ملكية جماعية ويتم تبادلها بحرية.

وهكذا فإن المشاكل التي نشأت حول المشروع كانت جزءا من خلاف سياسي واجتماعي واسع النطاق بين نشطاء المجتمع المحلي من جهة، ووكالات الدولة والأكاديميين وتجارة المستحضرات الصيدلانية من جهة أخرى. وكل هذه المجموعات تباينت أفكارها ووجهات نظرها بشأن المجتمع المعني وكيف كان ينبغي تحديده وحمايته على أفضل وجه، وكذلك بشأن الموارد المعنية وكيفية حمايتها. ولم تحاول (أو لم تستطع) الأطراف المعنية التوصل إلى موقف مشترك من خلال مشاركة جماهيرية أوسع قبل البدء بالمشروع. فأدى ذلك إلى فشل المشروع. مع ذلك، أسفرت هذه التجربة عن نتيجة إيجابية ألا وهي رفع مستوى الاهتمام والوعي في المكسيك وخارجها بهذا النوع من المشاكل؛ كما أنها شجعت الوكالات التابعة للدولة في المكسيك على تحسين المبادي التوجيهية القانونية لمشاريع الاستقصاء البيولوجي.

***معلومات إضافية***

L. Naville, 2004. The experts, the heroes, and the indigenous people: the story of the ICBG Maya bioprospecting project in Chiapas, Mexico. Masters thesis, Noragric, Agricultural University of Norway, Ås, Norway

<http://www.umb.no/statisk/noragric/publications/master/2004_lauren_naville.pdf>

***المراجع الأخرى المستخدمة لأغراض هذه الدراسة***

* Berlin, B. and Berlin, E. 2004. ‘Community Autonomy and the Maya ICBG Project in Chiapas, Mexico: How a Bioprospecting Project that should have Succeeded Failed’. *Human Organization* (Winter).
* Cecena, A. 2000. *¿Biopiratería o desarrollo sustentable?* Era-IIE, Chiapas, Mexico.
* Feinholz-Klip, D., Barrios, L. and Cook Lucas, J. 2009. ‘The Limitations of Good Intent: Problems of Representation and Informed Consent in the Maya ICBG Project in Chiapas, Mexico’. In: R. Wynberg, et al. (eds.), *Indigenous Peoples, Consent and Benefit Sharing: Lessons from the San-Hoodia Case*. Heidelberg, Springer Science+Business Media B.V., pp. 315–31.
* Rosenthal, J. P. 2006. ‘Politics, Culture, and Governance in the Development of Prior Informed Consent in Indigenous Communities’. *Current Anthropology*, Vol. 47, No. 1, pp. 119–42.

**الشريحة رقم 4**

**ما تقوله (وما لا تقوله) الاتفاقية والتوجيهات التنفيذية**

على الرغم من أن الاتفاقية والتوجيهات التنفيذية تقدم بعض الإرشادات إلا أنها تترك للدول الأطراف مجالاً واسعاً للتصرف وفقاً لما تراه، ولا تحدد مثلاً مفهوم المجتمعات المحلية أو الجماعات. (انظر نص المشارك، الوحدة 7.1).

**الشريحة رقم 5**

**ما الداعي إلى مشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة؟**

توضح الوحدة 7.2 من نص المشارك لماذا تعتبر مشاركة أفراد المجتمع المحلي أو الجماعية في صون تراثهم الثقافي غير المادي وإدارته مسألة أساسية.

**الشريحة رقم 6**

**دور الدول وحقوق المجتمعات المحلية أو الجماعات**

انظر الوحدة 7.2 من نص المشارك.

**تمرين (20 دقيقة): دور الأطراف المعنية**

تذكر الوحدة 4 من نص المشارك أمثلة عن الأدوار المختلفة التي يمكن أن تقوم بها الدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية والخبراء وغيرهم من الأطراف المعنية في تنفيذ الاتفاقية إلى جانب المجتمعات المحلية والجماعات المعنية.

ويمكن للميسّر أن يسأل المشاركين أن يبينوا كيف شاركت المجتمعات المحلية أو الجماعات في مختلف المهام والأنشطة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية حتى الآن، ويطرح هذا الموضوع للمناقشة.

**الشريحة رقم 7**

**مشاركة المجتمع المحلي بماذا؟**

تبين الوحدة 7.3 من نص المشارك مجالات الأنشطة التي توصي أو تقضي الاتفاقية والتوجيهات التنفيذية بأن تشارك فيها وتوافق عليها المجتمعات المحلية أو الجماعات.

***ملاحظة بشأن أفضل الممارسات التي يشارك في أدائها المجتمع المحلي أو الجماعة في مجال الصون***

من الضروري توفير أمثلة جيدة عن مشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة في تنفيذ الاتفاقية. ومنذ عام 2009، اختارت اللجنة العديد من الأمثلة كأفضل الممارسات وعممتها على نطاق واسع.

انظر لائحة البرامج التي تم اختيارها لسجل أفضل ممارسات الصون:

<http://www.unesco.org/culture/ich/en/Register>

**ملاحظة بشأن مشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة في إدارة التراث غير المادي**

لقد أصبحت مشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة في إدارة التراث غير المادي مبدأً في غاية الأهمية، لا سيما وأن القيمة العامة أو القيمة الاجتماعية قد أصبحت أكثر تأثيراً وحسماً في تحديد أهمية الأماكن والأشياء. وقد نشأت مجالات جديدة للبحث والممارسة حول هذا الموضوع (مثل علم الآثار المجتمعي وعلم الآثار العام).

**الشريحة رقم 8**

**مشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة في عملية الحصر**

تتناول الوحدة 7.4 من نص المشارك أهمية مشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة في عملية الحصر.

ويرد في الشريحة 8 أعلاه مقطع مقتبس من نص للدكتور لوندريس فونسيكا من معهد التراث الوطني الفني والثقافي، الذي يمثل المؤسسة التراثية الرئيسية في البرازيل فيما يلي بيانه:

أرى أن من الضروري أن يساهم المجتمع المحلي في العملية (أي عملية الحصر) وإلا ستكون رؤيتنا بعيدة عن الواقع وسنظل نعتقد مخطئين أن اسم العنصر وفئته هما أهم شيء. ولكن ما يهم أولاً وقبل كل شيء هو معانيه والقيم المنسوبة إليه وكيف يمارسه الناس وكيف تتنوع هذه الممارسة تنوعاً كبيراً (...) بطبيعة الحال، أن وجهة نظر عالم الانثروبولوجيا تساعد كثيراً، ولكنني أشك في أن وجهة النظر هذه كافية لوحدها. ولا شك في أن دور عالم الانثروبولوجيا له أهمية كبيرة وله دراية بالمنهجية، ولكن المسألة ليست مجرد وصف، فقائمة الحصر تمثل بالنسبة لنا الخطوة الأولى نحو الصون. وإذ ساهم السكان في عملية الحصر، أي إذا اشترك المجتمع المحلي فيها، فإنه قد أصبح بالفعل شريكاً في هذه العملية. وإذا تم الإدراج بدون حوار مع المجتمع المحلي، حتى إذا كانت هناك لفتة رسمية في هذا الاتجاه، فأنا أتساءل عما إذا ستكون هناك أي مشاركة في عملية الصون (من قبل المجتمع المحلي) أو أن هذه المشاركة يتعين أن تتم لاحقاً. وهو أمر ليس بالمستحيل، ولكنني أعتقد أنه من الأفضل أن تتم هذه المشاركة مسبقاً إن أمكن. غير أنني أعتقد أن نطاق المشاركة مسألة معقدة للغاية، وأرى أن كل بلد يجب أن يجد أجوبته بنفسه.

**الشريحة رقم 9**

**دراسة حالة: توثيق المعارف الأصلية لجماعة سوبانين (الفلبين)**

يرد هذا المثال في دراسة الحالة 9.

في الفترة بين عامي 2003 و2004 قامت جماعة سوبانين Subanen في شبه جزيرة زامبوانغا Zamboanga (في مينداناو الغربية) في الفلبين بتوثيق معارفها الأصلية بشأن النباتات المحلية. علماً بأن هذا النشاط لم يلحقه ترشيح لإحدى قائمتي الاتفاقية ولم يُقدم مقترح للإدراج في سجلها. وتمثل هذه الحالة مثالاً جيداً لمشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة في عملية التوثيق.

النقاط الأساسية الجديرة بالملاحظة هي:

* أدرك الشيوخ أن معارفهم بشأن النباتات المحلية لم تعد تنتقل إلى أفراد المجتمع المحلي الأصغر سناً.
* التمسوا المساعدة لتدريب شباب الجماعة على توثيق هذه المعارف.
* تم الحصول على حقوق الملكية الفكرية للجماعة أثناء عملية التوثيق.
* أدرجت المواد في البرنامج التعليمي للجماعة مما أدى إلى رفع مستوى عملية التوعية.

**الشريحة رقم 10**

**مشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة في التوعية**

توضح الوحدة 7.5 من نص المشارك أهمية مشاركة المجتمع المحلي في التوعية.

**الشريحة رقم 11**

**مشاركة المجتمع المحلي في الترشيحات وطلبات المساعدة الدولية**

انظر الوحدة 7.6 من نص المشارك.

***ملاحظة بشأن الخلل الناجم عن عدم تزويد المجتمع المحلي أو الجماعة بمعلومات كافية عن عملية الترشيح و/أو عدم المشاركة فيها***

درس عالم فرنسي في الإثنيات موكباً يقام كل ست سنوات في قرية واقعة في غرب فرنسا. وأعرب عن قلقه من أن الموكب صار يجذب عدداً أقل من الناس قياساً بالعقود السابقة وأنه بات يكتسي مسحة فولكلورية. ورأى أن هذا الموكب يمثل مرشحاً جيداً للإدراج في القائمة التمثيلية للاتفاقية وأعلن للصحافة أن "باريس" قد وافقت بالفعل على فكرة ترشيح الموكب للقائمة التمثيلية بغية صونه. وقام بإعداد ملف للترشيح بنفسه تقريباً، وشاطره مع الناس المحليين في مرحلة متأخرة نسبياً من العملية. وبدأت سلسلة من اللقاءات في القرية: كان معظم الناس الذين يهمهم الأمر مباشرة - مثل الذين يمر الموكب في أراضيهم – مندهشين من أنشطة عالم الإثنيات وتعتريهم الشكوك بخصوصها وغير راضين عنها. كانوا قلقين من أن الحقوق العرفية المتعلقة بالطريق ستُثبَّت بشكل دائم على أراضيهم. وعلى ذلك، قرر القرويون بشكل جماعي إيقاف عملية الترشيح. وقد حظيت القضية بتغطية واسعة من قبل الصحف المحلية.

وفيما يلي ثلاثة أمثلة مختلفة عن عمليات تشاور أجريت مع المجتمع المحلي أو الجماعة من أجل إعداد الترشيحات لقائمتي الاتفاقية.

**الشريحة رقم 12**

**دراسة حالة: عملية ترشيح أماكن الذاكرة والتقاليد الحيّة لشعب أوتومي- تشيشيميكاس (المكسيك)**

يرد هذا المثال في دراسة الحالة 12.

أُدرج العنصر المعني، وهو أماكن الذاكرة والتقاليد الحيّة لشعب أوتومي-تشيشيميكاس Otomí-Chichimecas في توليمان Tolimán: صخور البرنال Peña de Bernal، حارسة بقعة أرض مقدّسة، في القائمة التمثيلية في عام 2009.

وفيما يلي النقاط الرئيسية التي تجدر ملاحظتها:

* في المرحلة الأولية لجمع المعلومات، عينت السلطات ممثلين من مختلف الوكالات في لجنة متعددة الاختصاصات في إطار مشروع لتعزيز التراث الثقافي والطبيعي لشعب أوتومي- تشيشيميكاس.
* استخدمت اجتماعات التشاور وعمليات استطلاع الرأي للتفاعل والتواصل مع المجتمعات المحلية أو الجماعات المعنية.
* تم تقديم اقتراحات الصون من قبل مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية، وبضمنها المجتمع المحلي أو الجماعة المعنية.
* وتوفَّر الدليل على موافقة المجتمع المحلي من خلال ندوة إقليمة وعن طريق إعلان المجتمع المحلي ذاته عن موافقته.
* تم إنشاء هيئة تمثيلية للأدارة والصون للمساعدة في تنفيذ خطة الصون.

**الشريحة رقم 13**

**دراسة حالة: ترشيح "كانتو إن باغجيلا"، وهو تقليد غنائي متعدد الأصوات يؤديه الذكور(كورسيكا/فرنسا)**

يرد هذا المثال في دراسة الحالة 10.

أُدرج التقليد الغنائي "كانتو إن باغجيلا"، وهو تقليد شفهي كورسيكي دنيوي ولاهوتي، في قائمة الصون العاجل في عام 2009.

وفيما يلي النقاط الرئيسية التي تجدر ملاحظتها:

* قيمة وأهمية اجتماعات الخبراء – الممارسين: في عام 2006، اجتمع ممارسو هذا العنصر مع الخبراء الكورسيكيين وغيرهم في مؤتمر لتحليل التهديدات التي تحدق بالعنصر ووضع سياسة عامة لصونه.
* أهمية الرابطات والجمعيات التي تعمل على إشراك وضم الممارسين، ودورها في عملية الحصر: في عام 2007، وبعد التشاور مع جماعة الممارسين، أُنشئت جمعية تهدف إلى "تحديد تقليد كانتو إن باغجيلا وتوثيقه وإجراء بحوث عنه والحفاظ عليه وحمايته وتعزيزه وتحسينه ونقله بطريقة رسمية وغير رسمية".
* كانت الاتفاقية حافزاً ومصدر إلهام للممارسين وجمعياتهم.
* الحملات الإعلامية للتوعية: قامت وسائل الإعلام المحلية والوطنية بإعلام الجمهور بشأن هذا العنصر التراثي وضرورة صونه.

**الشريحة رقم 14**

**دراسة حالة: ترشيح التقاليد المرتبطة بغابات الميجيكندا (كينيا)**

يرد هذا المثال في دراسة الحالة 11.

أُدرجت التقاليد والممارسات المقترنة بالكايا في غابات الميجيكندا المقدّسة في قائمة الصون العاجل في عام 2009.

تسلط دراسة الحالة هذه الضوء على الطرق التي شاركت من خلالها المجتمعات المحلية في مختلف العمليات، بما في ذلك:

* عمليات التشاور مع المجتمع المحلي: تم عقد عدد من الاجتماعات مع مجالس الشيوخ أو الحكماء، ومجموعات الحفاظ على الكايا ومجموعات نسائية وشبابية للتحاور بشأن الترشيح.
* عملية إدراج أفكار المجتمع المحلي أو الجماعة في خطة الصون: ومنها الأفكار المتعلقة بالأنشطة المدرة للدخل، مثل تربية النحل والسياحة الإيكولوجية، واختيار وتعيين الحراس من داخل المجتمع المحلي أو الجماعة.
* المجموعات الإنمائية ضمن المجتمع المحلي أو الجماعة: تم تشكيل هذه المجموعات للنهوض بتنمية المجتمع المحلي أو الجماعة والعمل على صون التراث المادي وغير المادي للكايا.

**الشريحة رقم 15**

**ضمان مشاركة المجتمع المحلي وموافقته**

تتناول الوحدة 7.7 من نص المشارك عدداً من القضايا التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في إطار ضمان مشاركة المجتمع المحلي وموافقته في تنفيذ الاتفاقية.

وسوف تناقش كل قضية من هذه القضايا بمزيد من التفاصيل في الشرائح التالية.

**الشريحة رقم 16**

**تحديد المجتمعات المحلية أو الجماعات المعنية**

تتناول الوحدة 7.8 من نص المشارك بعض القضايا التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في تحديد المجتمعات المحلية والجماعات المعنية.

**تمرين (15 دقيقة): من هي مجتمعاتي المحلية؟**

ينبغي للمشاركين التحدث عن المجتمعات المحلية والجماعات التي ينتمون إليها، ويذكرون ما يجري فيها من ممارسات في مختلف مجالات التراث ثقافي غير المادي. كما ينبغي عليهم أن يحددوا بعض الممارسات المألوفة لديهم ويبينوا من الذي ينتمي برأيهم إلى الجماعة المعنية أو المجتمع المحلي المعني.

**الشريحة رقم 17**

**تعقيدات المجتمع المحلي**

على الرغم من كل النوايا الحسنة، فإنه من الواضح أن المجتمعات المحلية أو الجماعات كيانات تتسم بالتعقيد، وأن عوامل متعددة، مثل الطبقة الاجتماعية، ونوع الجنس، والعمر، والانتماء الإثني، والدين وما إلى ذلك،‎ ‏يمكن أن تُعقِّد أو تعرقل المشاركة الحقيقية للمجتمع المحلي.

وقد بينت التجربة أن ميسري العمليات التشاركية غالبا ما يكون لديهم تصور ساذج عن "المجتمع المحلي" إذ يعتبرونه مجتمعاً يسوده الانسجام والتجانس. نتيجة لذلك لا تُفهم التفاعلات والخلافات الداخلية على حقيقتها مع أن فهمها كما ينبغي مسألة ضرورية لأي عملية تشاركية وللحصول على منافع تشمل مختلف المجموعات داخل المجتمع المحلي. وكثيراً ما تكون خرافة "المجتمع المحلي المنسجم والمتجانس" متأصلة في عقول ممارسي الأنشطة التشاركية، بحيث تصبح الممارسة التي تبدو في ظاهرها تشاركية ستاراً تختفي خلفه أشكال من التحيز تفضي إلى تفضيل أكثر أفراد المجتمع المحلي نفوذاً وتأثيراً. وحقيقة الأمر هي أن المجتمعات المحلية ليست كيانات منسجمة ومتجانسة وأن أفرادها لا يتفقون جميعهم على كل قضية. وفي حالات كثيرة، لا يشارك كل أفراد المجتمع المحلي مشاركة تامة في نفس المجموعة من عناصر التراث الثقافي غير المادي. كما أن المجتمعات المحلية والجماعات غالباً ما تخضع لنظام تراتبي داخلي يقوم مثلا على أساس الطبقة أو العمر أو نوع الجنس.

فالنساء والشباب مثلا يُسأل رايهم وتُطلب مشورتهم فيما يتعلق بأمور تراثهم الثقافي غير المادي إلا أن آرائهم لا ترجح كفتها كثيراً في الغالب عند اتخاذ القرار النهائي. وتعترف عملية حصر التراث الثقافي القائم على المجتمع المحلي بالتنوع داخل هذا المجتمع فيما يتعلق بتراثه الثقافي غير المادي. وهي تنظر بعين التقدير إلى تباين الآراء واختلافها على أساس أنه لا توجد حقيقة واحدة مطلقة، وإنما فقط التماهي مع التراث الثقافي غير المادي وإبداء الرأي. وبالتالي فإن التنوع والتغاير مسألة أساسية لطبيعة التراث الثقافي غير المادي. ثم إن عملية حصر التراث الثقافي غير المادي تثمِّن على وجه الخصوص استيعاب الشباب باعتبارهم جزءاً من الأصوات المتنوعة بشأن التراث الثقافي غير المادي وتعترف بدورهم الأساسي في تحديد هذا التراث ونقله. وعلى ذلك، ينبغي ضم الشباب إلى كافة الأنشطة المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي. ومن المهم عموما السعي من أجل تحديد وتحليل تفاعلات المجتمع المحلي التي قد تؤدي إلى استبعاد بعض المجموعات، وتجنب النظر إلى هذا المجتمع بمنظار مبسط أو "رومانسي".

ومن المهم أيضاً إدراك أن لكل مجتمع محلي تفاعلاته الاجتماعية الخاصة به. لذلك من الضروري إيجاد بنية ومجموعة من الإجراءات تيسر مشاركة مختلف أعضاء المجتمع المحلي. وهناك عدة عوامل يمكن أن تحدد طبيعة المشاركين ومستوى مشاركتهم مثل تركيبة المجموعات، واختيار الطرق والمواسم والوقت.

وقد يكون من الضروري أن تُطرح بعض الأسئلة الحاسمة: من هم أعلام ورموز المجتمع المحلي؟ من الذي يقرر من ينبغي أو لا ينبغي أن يشارك؟ من الذي يُشارك ولماذا؟ من الذي استبعد من المشاركة ولماذا؟ ما الذي ينبغي القيام به لضمان فسح المجال أمام الجميع بالتساوي للمشاركة وتقديم الدعم لهم؟

**الشريحة رقم 18**

**تحديد الممثلين**

تتناول الوحدة 7.9 من نص المشارك قضية تمثيل المجتمع المحلي أو الجماعة وبعض المشاكل التي قد تنشأ في هذا الصدد.

***ملاحظة بشأن الخلافات حول تحديد المجتمعات المحلية أو الجماعات المرتبطة بعنصر معين من التراث الثقافي غير المادي، أو حول تحديد من يمثلها***

إذا حالت الخلافات دون التوصل إلى توافق في آراء المجتمع المحلي أو الجماعة، فيمكن لأطراف خارجية أن تتخذ بعض الإجراءات بموجب الاتفاقية حتى يتم التوصل إلى اتفاق بين أفراد هذا المجتمع أو هذه الجماعة.

**الشريحة رقم 19**

**دراسة حالة: مهرجان باتوم في بلدة بيرغا (إسبانيا)**

أدرجت دراسة الحالة هذه على سبيل المثال في ملاحظات الميسِّر فقط

***دراسة حالة: مسائل تمثيل المجتمع المحلي أو الجماعة في عملية صون مهرجان باتوم في بلدة بيرغا (إسبانيا)[[6]](#footnote-6)***

مهرجان باتوم فعالية سنوية تجري في بلدة بيرغا، في منطقة كاتلونيا الواقعة في شمال شرق إسبانيا. وكان هذا المهرجان قد سُجل في البداية عام 2005 كأحد روائع التراث الشفهي وغير المادي للإنسانية، ثم أدرج في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي في عام 2008. وقد نشأ خلاف بشأن تنظيم المهرجان داخل المجتمع المحلي المعني سلط الضوء على صعوبة تحديد ممثلي هذا المجتمع.

وقد تواصل أداء هذا المهرجان منذ أوائل القرن السابع عشر على الأقل. وهو في جوهره عبارة عن سلسلة من الرقصات تمارس عدة مرات على مدى خمسة أيام في الساحة الرئيسية للبلدة، على وقع طبل كبير (الباتوم). وتتجلى الرقصات في شخوص مقنعين بأقنعة مختلفة وفي اشكال متنوعة من الدمى التي يحركها الراقصون، وغالباً ما تكون هذه الرقصات على هيئة معركة وهمية. وهذا الطابع التخاصمي لمهرجان الباتوم هو أحد العوامل التي تجعل منه حدثاً مهما لدى سكان بيرغا مثلما تقول دوروثي نويس:

الباتوم هو أداء جماعي تسعى من خلاله بلدة بيرغا إلى بناء مجتمعها المحلي وتعزيز أواصره، وكلما تعاظمت الجهود في هذا الصدد كلما ارتفعت هامة المجتمع المحلي وأزداد اعتزازا بنفسه وارتفعت قيمته بأعين أفراده[[7]](#footnote-7).

ورسالة الباتوم لسكان بيرغا تقول إنهم سوف لن يحبوا بعضهم البعض ابداً، ولكنهم أيضاً سيبقون مع بعضهم البعض ولن يترك أحدهم مجتمعه أبداً. أو كما يقولون هم: "سوف لن نموت متحدين، ولكننا سنموت معاً"[[8]](#footnote-8).

وتشارك في المهرجان مجموعات وطوائف مختلفة، مؤدية الفعاليات ذاتها على مدى خمسة أيام، مما يخلق شعوراً بالانتماء إلى جماعة واحدة، وذلك في بلدة منقسمة على ذاتها انقساماً عنيفاً على المستوى الجنساني والطبقي والفئة العمرية ومكان المنشأ. وقد استمر المهرجان خلال فترة فرانكو ولكن تم إزالة بعض العروض التنافسية والتخاصمية، ثم استرجع المهرجان حيويته بعد تلك الفترة. أما اليوم، وبعد تصاعد الاهتمام بالمهرجان وارتفاع نسبة المصالح والمنافع المرتبطة به ارتفاعاً كبيراً بفضل الشهرة الواسعة التي اكتسبها على الصعيدين الدولي والوطني من خلال اليونسكو، وإمكانية حماية بعض عناصره بموجب قانون العلامات التجارية، فإن المخاصمات والمنازعات ضمن المجتمع المحلي انخفضت نسبتها وتجلياتها في المهرجان وازدادت وتيرتها في المناقشات بشأن المهرجان.

وقد ازدادت إحدى المجموعات نفوذاً وتعاظمت قوتها في السيطرة على المهرجان. وهي مجموعة أنشئت في تسعينات القرن الماضي اسمها باترونات (Patronat) وصارت تتصرف بصفتها ممثلة للجماعات التي تمارس الباتوم، وذلك على صعيد الترويج للمهرجان والسعي إلى تسجيل علامات تجارية في بعض جوانبه المميزة. وتتحكم هذه المجموعة ببعض العناصر المادية من الباتوم، مثل الطبول والدمى والملابس. ولكن تعتقد دوروثي نويس أن هذ المجموعة لا تمثل جميع المشاركين في المهرجان، وأن الجهود التي تبذلها لتسويق المهرجان والسيطرة عليه لا تحظى بموافقة الجميع. وقد اتُهمَت مجموعة الباترونات باستبعاد بعض الممارسين وإعطاء الأفضلية في أنشطة المهرجان للطبقة الوسطى الملتزمة بالكنيسة والسائرة في ركابها. وقد شهدت فترة الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي معارضة شديدة ومقاومة كبيرة لتحويل المهرجان إلى مناسبة تجارية، ولكن برز في السنوات الأخيرة انقسام في الرأي بشأن هذه القضية، لا سيما في وسط جماعات الموسيقيين (*comparsa*).

وظلت عملية تنظيم المهرجان موضغ نقاش وخلاف على الدوام. ووفقاً لنويس "تاريخياً، جرى فرض بعض العناصر من فوق؛ وشقت عناصر أخرى طريقها من الأسفل واكتسبت شعبية إلى حد جعل السلطات مضطرة إلى التغاضي عنها وقبولها"[[9]](#footnote-9). وقد أدت هذه الخلافات والنزاعات اليوم بشأن وظيفة المهرجان وإدارته، فضلاً عن تعاظم سلطة مجموعة الباترونات، إلى توقف بعض أفراد المجتمع المحلي ومؤدي العروض عن المشاركة فيه. وهو أمر مؤسف لأن معنى المهرجان يدور حول قدرته على التعبير عن الأصوات المعارضة داخل المجتمع المحلي وإدارتها.

***انظر لمزيد من المعلومات:***

* D. Noyes, 2006, ‘The Judgment of Solomon: Global Protections for Tradition and the Problem of Community Ownership’, Cultural Analysis, Vol. 5, pp. 27–56; D. Noyes, 2010, ‘Necessity and Freedom in the Tradition Process’, paper delivered (23 Jan.) at the Institute for Advanced Studies on Asia at the University of Tokyo.
* Noyes, D. 2003. *Fire in the Placa: Catalan Festival Politics after Franco*. Philadelphia, University of Pennsylvania Press.
* <http://www.unesco.org/culture/ich/en/RL/00156>

**الشريحة رقم 20**

**أساليب وأغراض مشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة**

تتناول الوحدة 7.10 من نص المشارك الأساليب التي تضمن مشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة في الأنشطة المختلفة.

**الشريحة رقم 21**

**الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والواعية**

تناقش الوحدة 7.11 من نص المشارك السبل الممكنة للحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والواعية وما العمل عندما لا تحصل هذه الموافقة.

***ملاحظة بشأن الاعتراضات على إدراج عناصر التراث في قائمتي الاتفاقية***

تلقت اللجنة اعتراضات من أفراد من جماعات بخصوص بعض العناصر التي جرى تقييمها لغرض إدراجها في قائمتي الاتفاقية، مع هذا قامت اللجنة بإدراج هذه العناصر في قائمتي الاتفاقية وذلك استجابة لتوصيات الخبراء و/أو الهيئة الفرعية السابقة والهيئات الاستشارية الذين قرأوا الرسائل ذات الصلة ولم يجدوا سبباً لتغيير توصياتهم. واعتمدت اللجنة مبادئ توجيهية للتعامل مع مراسلات الجمهور والأطراف المعنية الأخرى بشأن الترشيحات.

***ملاحظة بشأن القيود المفروضة على الموافقة الحرة والمسبقة والواعية***

إن عملية الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والواعية بشأن الأنشطة المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي، لا تكفل بحد ذاتها حماية حقوق المجتمع المحلي أو الجماعة أو تضمن علاقة عادلة ومتكافئة بين المجتمعات المحلية والجهات الخارجية، ولكن من الممكن استخدامها لبناء الثقة والفهم المشترك فيما بينهم. وتعليقاً على هذا الأمر قال دتفيلد: إن "الموافقة المسبقة والواعية ينبغي أن تكون جزءاً من إطار تنظيمي اوسع" وأنه "قد لا يكون من المفيد التأكيد على الموافقة المسبقة والواعية على حساب نهوج (تنظيمية) أخرى"[[10]](#footnote-10).

**الشريحة رقم 22**

**حماية حقوق المجتمعات المحلية**

تذكر الوحدة 7.12 من نص المشارك أن حقوق المجتمعات المحلية في تراثها الثقافي غير المادي يجب أن تُحمى وأن تعود عليها بالفائدة، وهو موضوع تناولته مرة أخرى الوحدتان 7 و9 من نص المشارك.

*انظر* دراسة الحالة 13: مهرجان لورا للثقافة ورقص الشعوب الأصلية في أستراليا.

***ملاحظة بشأن حقوق الملكية الثقافية فيما يتعلق بالتراث الثقافي غير المادي***

تعني الملكية الثقافية بمعناها العريض الحقوق القانونية التي تترتب على النشاط الفكري في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية. فالروائي، على سبيل المثال، يتلقى عائدات من نشر روايته أو اقتباسها في إطار وسيلة إعلامية أخرى كفيلم مثلاً. وقد وضعت البلدان قوانين لحماية الملكية الفكرية لسببين رئيسيين هما:

* + حماية الحقوق المعنوية والاقتصادية للمبدعين في إبداعاتهم (اي من أجل ضمان الاعتراف بالمبدعين ومكافأتهم بوصفهم أصحاب ما أبدعوه) وحقوق الجمهور في الانتفاع بهذه الإبداعات؛
  + الترويج للإبداع ونشر نتائجه وتطبيقها (فوجود جوائز تكافئ من يكتب كتاباً أمر من شأنه تشجيع الجهود في هذا المجال، كما أن مشاطرة المعرفة تعود بالنفع على المجتمع ككل) وتشجيع التجارة المنصفة التي تساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي (مثل ضمان أن يحصل المؤلف ولو على جزء من المكافأة التي تمنح لتأليف كتاب)[[11]](#footnote-11).

وتمنح حقوق الملكية الفكرية عادة للأفراد والشركات، أما المجتمعات المحلية والجماعات فيتطلب الأمر قوانين خاصة لمنحها مثل هذه الحقوق. وهو أمر تحقق بالفعل في عدد من البلدان، إلا أن تقنين هذه المهمة وتعميمها في إطار وثيقة دولية مسألة يشوبها التعقيد. وقد أنيطت باللجنة الدولية الحكومية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور التابعة للمنظمة العلمية للملكية الفكرية (الويبو) مهمة وضع صك قانوني دولي لحماية حقوق الملكية الفكرية في مجال التراث الثقافي غير المادي، وهي تعمل في هذا الاتجاه منذ فترة من الزمن. ومن بين الاعتبارات المتعلقة بتعديل نظم الملكية الفكرية القائمة القول بأن حقوق الملكية الفكرية في مجال التراث الثقافي غير المادي يجب أن تكون "غير قابلة للتصرف" (أي لا يمكن أن تمنح هذه الحقوق إلى آخرين خارج المجتمع المحلي المعني) وغير محدودة الفترة (على عكس حقوق المؤلف وبراءات الاختراع)، أي لا تنتهي تلقائياً بعد فترة من الوقت (وإنما تبقى بصورة دائمة). ولا تخلو المسألة من تساؤلات تتعلق فيما إذا كانت حقوق الملكية الفكرية للمجتمع المحلي ينبغي أن تكون حصرية، وما إذا كان يجوز منح هذه الحقوق لمنتجات أو معلومات هي أصلا في حيز الملك العام، وكيفية تحديد التراث الثقافي غير المادي لأغراض النظام الجديد للملكية الفكرية.

وإذا لم يكن القانون يكفل مثل هذه الحقوق، فينبغي أن تُشجَّع آنذاك الوكالات التي تعمل مع المجتمعات المحلية على مساعدة هذه المجتمعات على تعبئة آليات قانونية واجتماعية أخرى تمكنها من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من استخدام تراثها الثقافي غير المادي.

وعندما يجري الترويج لممارسات التراث الثقافي غير المادي من خلال التوعية:

ينبغي تركيز الاهتمام على تمكين أولئك الذين يرغبون في استخدام معارفهم ومواردهم التقليدية لتحسين حياتهم وسبل عيشهم. ويعني تمكين المجتمعات المحلية على هذا النحو الاعتراف بأن نظم المعارف الأصلية لا تمثل بالنسبة لهذه المجتمعات مجرد قيمة تجارية وإنما أيضا قيمة ثقافية ورمزية[[12]](#footnote-12).

انظر في هذا الصدد التوجيهات التنفيذية: 101 (د) و102 (د) و104.

***مثال عن تأثير الأنشطة التي قد تهدد حقوق المجتمعات المحلية والجماعات في تراثها الثقافي غير المادي***

لو أن برنامجاً تلفزيونياً أعد بشأن نوع محدد من العلاجات الطبية التقليدية المستخدمة في مجتمع محلي صغير في أحد الأقاليم ( العلاج غير معروف سابقاً لبقية العالم) وتم بثه على المستوى الوطني، فإن النتيجة غير المرغوب فيها ستكون استخدام هذه المعلومات لتصنيع منتج تجاري استناداً إلى هذا العلاج، دون التشاور مع المجتمع المحلي المعني أو الحصول على موافقته. (لا يمت هذا النوع من الأنشطة بصلة لأنشطة التوعية التي تدعو إليها الاتفاقية). وقد تحصر حقوق هذا المنتج وما تترتب عليها من أرباح بالشركات التجارية وحدها التي تحصل على امتياز إنتاجه لأغراض تجارية وتصنعه ربما في منطقة أخرى من البلاد. وعلى ذلك، سوف لن تعود هذه العملية بأي منفعة على المجتمع المحلي الصغير الذي انبثق منه هذا العلاج أو على الذين يمتلكون المعرفة الأصلية بشأنه. بل أن هذا الأمر قد يهدد في الواقع سبل عيش هؤلاء الناس ونقلهم لهذا التراث الثقافي غير المادي للأجيال اللاحقة. أما إذا تم التحوط لهذا الأمر، فمن الممكن تجنب هذا الوضع أو تداركه على وجه السرعة حال ظهوره، وبالتالي حماية حقوق ومصالح المجتمع المحلي المعني.

**الشريحة رقم 23**

**ضمان انتفاع المجتمعات المحلية**

تناقش الوحدة 7.12 من نص المشارك أهمية ضمان انتفاع المجتمعات المحلية من تطبيق الاتفاقية.

وبعد وضع مبادئ بون التوجيهية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها (2002)، يجري الآن إعداد مبادئ توجيهية وبروتوكولات أخرى لدعم عملية تطبيق اتفاقية التنوع البيولوجي. ويمكن أن يُشجع هذا الأمر ويوجه عملية إعداد وثائق مشابهة في مجال التراث الثقافي غير المادي[[13]](#footnote-13). وفيما يلي التوجيهات التنفيذية التي لها أهمية خاصة في هذا الصدد:

|  |  |
| --- | --- |
| التوجيه التنفيذي 81 | تتخذ الدول الأطراف التدابير اللازمة لتوعية الجماعات والمجموعات، وتوعية الأفراد بحسب الحالة، بأهمية تراثهم الثقافي غير المادي وقيمته، وبأهمية الاتفاقية وقيمتها أيضاً، لكي يتمكن حملة هذا التراث وحماته من الانتفاع بهذه الوثيقة التقنينية على أكمل وجه. |
| التوجيه التنفيذي 101(د) | أن تستفيد المجتمعات المحلية والجماعات وكذلك، حسب مقتضى الحال، الأفراد المعنيون من الأعمال المضطلع بها للتوعية بتراثهم الثقافي غير المادي. |
| التوجيه التنفيذي 116 | إن الأنشطة التجارية التي قد تنتج عن بعض أشكال التراث الثقافي غير المادي، والتجارة في السلع والخدمات الثقافية المتصلة بالتراث الثقافي غير المادي ... لا ينبغي لها أن تهدد استمرارية التراث الثقافي غير المادي، وينبغي اتخاذ كل التدابير المناسبة لضمان أن تكون المجتمعات المحلية المعنية هي الجهة المستفيدة الأولى منها ... |

**تمرين اختياري (1) (ساعة ونصف): لعب الأدوار: المشاركة مع المجتمعات في عملية الحصر**

لعب الأدوار يمكن أن يكون تمريناً مفيداً في حلقات العمل، غير أنه يتطلب استعداداً كبيراً من قبل الميسِّر حتى يتحقق نجاحه. وينبغي لهذا التمرين أن يُكيَّف وفق سياق وتجربة المشاركين، وأن يُصمَّم بعناية لتحقيق نتائج محددة ترتبط بموضوع حلقة العمل. ويمكن لهذا التمرين أن يعمق فهم المشاركين لمجموعة متنوعة من المواقف والمناقشات في هذا المجال، وكيفية تحقيق أقصى النتائج المفيدة من التفاعلات (الإيجابية والسلبية) بين مختلف الأطراف المعنية بتطبيق الاتفاقية.

والتمرين التالي هو مجرد اقتراح يكيفه الميسِّر حسب السياق. ويمكن أن تتغير الأدوار المقترحة للأطراف المعنية وفقاً لعنصر التراث الثقافي غير المادي الذي اختير للمناقشة، وخلفية المشاركين واهتماماتهم.

***التمرين المقترح***

هذا التمرين هو عبارة عن محاكاة لاجتماع يهدف إلى تقييم مدى استعداد المجتمع المحلي لدعم فكرة حصر عنصر من عناصر تراثه الثقافي غير المادي بمساعدة خارجية.

ويمكن لهذا التمرين أن يساعد المشاركين على اكتساب فهم أعمق للعوامل التي تؤثر في مواقف المجتمع المحلي تجاه عملية حصر تراثه الثقافي غير المادي وتفاعلها مع الأطراف المعنية الأخرى. كما يمكن أن يساعد المشاركين على التفكير بشأن مواقف ودوافع الأطراف المعنية الأخرى بعملية الحصر.

وقبل البدء بالتمرين، ينبغي أن يقوم الميسِّر باطلاع المشاركين على طبيعة العنصر الذي اختير للمناقشة وقابليته للبقاء والاستدامة، ويحدد لجميع المشاركين الأدوار التي يتعين أن يقوموا بها. ويُعطى لهم الوقت للاستعداد (نحو 30 دقيقة)، من خلال المناقشة في مجموعتين؛ واحدة لأفراد المجتمع المحلي وواحدة للأطراف المعنية الأخرى.

وتدعو الإدارة الإقليمية إلى عقد اجتماع لمناقشة جدول الأعمال التالي:

* + هل يرى أفراد المجتمع المحلي المشاركون في الاجتماع أن حصر عنصر التراث الثقافي غير المادي مسألة ضرورية ومرغوبة؟
  + ما هي أفضل طريقة لقياس آراء أفراد المجتمع المحلي الآخرين بهذا الشأن وكيف يمكن صياغة تدابيرٍ لحصر العنصر؟
  + هل ينبغي على المجتمع المحلي دعم السلطات الحكومية في جهودها الساعية إلى الحصول على المساعدة المالية من صندوق الاتفاقية لدعم عملية تطبيق الاتفاقية.

ويأتي هذا الاجتماع (افتراضاً) في سياق برنامج للتوعية تم فيه إبلاغ أفراد المجتمع المحلي بشأن الاتفاقية والآثار المترتبة على عملية الحصر بموجب الاتفاقية. ويتولى الميسِّر رئاسة الاجتماع حيث يقوم بدور مدير الإدارة الإقليمية والمسؤول عن الثقافة والتراث. وبعد لعب الأدوار، يمكن أن يُطلب من المشاركين، وبتوجيه من الميسِّر، تقييم الاجتماع ومناقشة ما تعلموه من هذا التمرين.

***العنصر***

يمكن اختيار عنصر التراث الثقافي غير المادي ليناسب تجارب وخبرات المشاركين؛ وإذا تعذَّر ذلك، يمكن أن يكون هذا العنصر، على سبيل المثال، مناسبة احتفالية تنطوي على رقص وغناء يحتفى بها في نهاية فترة الحصاد في مجتمع محلي ريفي منذ أجيال عديدة، ولكنها باتت الآن مهددة بمكننة الزراعة والافتقار إلى المكان والزمان وهجرة الشباب إلى المدن. ومثل هذا العنصر يمكن أن يُدرج في قائمة حصر إقليمية للتراث. وقد تشمل عملية صون العنصر ما يلي: التوعية؛ وتعليم أطفال القرى المعنية الرقصات والأغاني من خلال دروس تعطى بعد المدرسة؛ والترويج للعنصر من خلال المعلومات الموجهة للسياح؛ ودفع أجر الموسيقيين؛ وتشجيع الشباب على العودة إلى المناطق الريفية في نهاية فترة الحصاد للمشاركة في الاحتفال.

***أدوار المشاركين***

يمكن اختيار أدوار مختلفة تبعاً للعنصر المختار، أما الأدوار المذكورة هنا فهي مجرد اقتراحات. وينبغي الطلب من بعض المشاركين القيام بدور ممثلي المجتمع المحلي، ويطلب من بقية المشاركين القيام بدور الأطراف المعنية الأخرى.

ويمكن أن تتضمن مجموعة أفراد المجتمع المحلي الأدوار التالية:

* + ممارس متقدم في السن فقد اهتمامه بتأدية العنصر؛
  + ممارس شاب شارك في مشروع توثيق مع باحث؛
  + عضو في المجتمع المحلي مستاء من التنفيذ البطيء للخدمات التي يتعين أن توفرها الحكومة للمجتمع المحلي؛
  + معلم مدرسة يعمل في مدرسة المجتمع المحلي يرى أن ممارسة تقاليد التراث الثقافي غير المادي سوف لن تساعد التلاميذ على التقدم في الحياة؛
  + ممثل لمنظمة ثقافية محلية حريص على إعادة إحياء العنصر التراثي؛
  + شخص من الشباب حريص على الحفاظ على ثقافته ولكنه قلق بشأن آفاق العمل في المستقبل؛
  + صاحب فندق محلي حريص على جذب المزيد من السياح ويسعى للفوز بمنصب العمدة.

أما مجموعة الأطراف المعنية الأخرى فيمكن أن تتضمن الأدوار التالية:

* + موظف في منظمة غير حكومية تعمل على تعزيز التنمية المستدامة في المناطق الريفية من خلال الترويج للثقافة؛
  + ممثل منظمة غير حكومية تعمل على تعزيز تعليم الفنون في المناطق الريفية، يرغب في أن يُكيف العنصر لتسويقه للسياح؛
  + مسؤول من وزارة الثقافة حريص على مشاركة المجتمع المحلي في عملية الحصر على أوسع نطاق ممكن؛
  + باحث من العاصمة يهتم بعملية حصر العنصر وبحثه.

ويمكن ابتكار المزيد من الأدوار رهناً بعدد المشاركين. وكل مشارك يجب أن يعطي بضعة أسباب لتأييد أو معارضة فكرة حصر العنصر التراثي، وبعض الآراء عن أفضل السبل لقياس رأي المجتمع المحلي ككل بشأن عملية الحصر، واتخاذ موقف تجاه المساعدة التي يمكن أن تقدمها الحكومة إضافة إلى الباحثين والمنظمات غير الحكومية.

**تمرين اختياري (2) (ساعة ونصف): وضع استراتيجية للدعوة إلى تعزيز أو منع عملية ترشيح عنصر تراثي إلى إحدى قائمتي الاتفاقية**

قد يرغب أفراد المجتمع المحلي أو الجماعة بدعم أو معارضة عملية اقترحتها وزارة التربية والثقافة لترشيح عنصر من تراثهم الثقافي غير المادي لقائمتي الاتفاقية. والتمرين هو محاكاة لاجتماع في مؤسسة حكومية إقليمية يتراسه محافظ الإقليم أو المقاطعة المعنية، انعقد لاتخاذ قرار بترشيح أو عدم ترشيح عنصر تراثي. وينبغي للميسِّر أن يزود المشاركين بالمعلومات اللازمة بشأن العنصر المعني (ويفضل أن يكون من العناصر المألوفة لدى المشاركين أو من التي جرت مناقشتها خلال حلقة العمل).

ويمكن إعطاء المشاركين الأدوار التالية (وابتداع أدوار أخرى عند الحاجة):

* + دور ممثلي المجتمع المحلي الذي اتخذ قراراً بالموافقة أو عدم الموافقة على ترشيح عنصر من تراثه الثقافي غير المادي لإحدى قائمتي الاتفاقية؛
  + دور ممثلي المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث والوكالات الرسمية التي تحرص على أن تمضي عملية الترشيح قُدماً (وإن قد يعرب البعض منها عن تحفظاته)؛
  + دور ممثل الحكومة الإقليمية، الذي يترأس الاجتماع ويحاول أن يكون على الحياد، وإن كان يفضل عملية الترشيح باعتبارها مدعومة من دائرة التراث في وزارة التعليم والثقافة.

وينبغي للذين يلعبون دور ممثلي المجتمع المحلي أن يقوموا بإعداد كلمة تستغرق عشر دقائق ( أو إعداد كلمتين أو ثلاث كلمات قصيرة)، توضح سبب موافقتهم أو عدم موافقتهم على ترشيح العنصر المعني. ففي حالة رفض اقتراح الترشيح، يمكن لهم أن يشيروا مثلا إلى قلق المجتمع المحلي من أنه قد تترتب على زيادة الأنشطة السياحية آثار سلبية على الشعائر وتلحق الضرر بالمواقع المقدسة حيث يُمارس عنصر التراث الثقافي غير المادي، والقلق بشأن إزالة القيود التي تفرضها الجماعة على المعارف السرية والمقدسة، أو أي اعتراضات أخرى يريدون طرحها. ويمكن لأحد المشاركين طرح رأي مغاير.

وينبغي للذين يلعبون دور ممثلي المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث والوكالات أن يقوموا بإعداد كلمات قصيرة يبينوا فيها لماذا ينبغي لعملية الترشيح أن تسير قُدما إلى الأمام (أو يعبروا عن تحفظاتهم)، ويحاولوا اقناع أفراد المجتمع المحلي أو الجماعة بتبني وجهة نظرهم، مع الأخذ بالاعتبار شواغل المجتمع المحلي ودواعي قلقه.

وبعد الانتهاء من إعداد الكلمات (30 دقيقة كحد أقصى)، يبدأ الاجتماع الفعلي. فيعطي الرئيس الكلمة أولاً لممثلي المجتمع المحلي أو الجماعة ومن بعدهم لممثلي المنظمات غير الحكومية والمعاهد والوكالات. ثم تأتي بعد ذلك مناقشة نهائية وخلاصة للرئيس يختتم بها الاجتماع.

وبعد لعب الأدوار، يمكن أن يُطلب من المشاركين (وبتوجيه من الميسِّر) تقييم الاجتماع ومناقشة ما الذي تعلموه من التمرين.

1. يشار إليها في كثير من الأحيان باسم "اتفاقية التراث غير المادي" أو "اتفاقية 2003"، وسيشار إليها باسم "الاتفاقية" في هذه الوحدة. [↑](#footnote-ref-1)
2. اليونسكو، "النصوص الأساسية لاتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003" (يشار إليها في هذه الوحدة باسم "النصوص الأساسية"). باريس، اليونسكو، متاحة على: <http://www.unesco.org/culture/ich/index.php?lg=en&pg=00503>. [↑](#footnote-ref-2)
3. ‏أنشئ برنامج المجموعة الدولية التعاونية للتنوع البيولوجي عام 1993 في الولايات المتحدة الأمريكية تحت برعاية المعهد الوطني للصحة والمؤسسة الوطنية للعلوم والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتعزيز البحوث المتعاون فيها بين الجامعات الأمريكية ومؤسسات البحوث في البلدان التي تتوفر فيها موارد جينية فريدة ذات تنوع بيولوجي. ويهدف البرنامج بشكل أساسي إلى جلب المنفعة للمجتمع المضيف والمجتمع العلمي الدولي عن طريق اكتشاف واستقصاء إمكانيات التوصل إلى حلول لمشاكل الإنسان الصحية استناداً إلى الموارد الجينية التي لم تستكشف من قبل. [↑](#footnote-ref-3)
4. يحمل المشروع اسم " اكتشاف العقارات والتنوع البيولوجي لدى المايا في المكسيك" ولكن يشار إليه في الغالب باسم "مشروع المايا للاستقصاء البيولوجي" أو مشروع المايا ICBG. [↑](#footnote-ref-4)
5. مجموعة تابعة للمجموعة الدواية التعاونية للتنوع البيولوجي يرأسها الدكتور برينت برلين المتخصص في مجال البيولوجيا الإثنية. [↑](#footnote-ref-5)
6. D. Noyes, 2006, ‘The Judgment of Solomon: Global Protections for Tradition and the Problem of Community Ownership**’,** *Cultural Analysis*, Vol. 5, pp. 27–56; D. Noyes, 2010, ‘Necessity and Freedom in the Tradition Process’, paper delivered (23 Jan.) at the Institute for Advanced Studies on Asia at the University of Tokyo. [↑](#footnote-ref-6)
7. Noyes, ‘The Judgment of Solomon’, op. cit., pp. 27–56. [↑](#footnote-ref-7)
8. Noyes, ‘Necessity and Freedom’, op. cit. [↑](#footnote-ref-8)
9. Noyes, ‘The Judgment of Solomon’, op. cit., pp. 27–56. [↑](#footnote-ref-9)
10. Dutfield, G. 2009. Prior informed consent and traditional knowledge in a multicultural world. In: T. Kono (ed.) *Intangible Cultural Heritage and Intellectual Property. Communities, Cultural Diversity and Sustainable Development*. Antwerp-Oxford-Portland: Intersentia, pp. 261–282, p 182. [↑](#footnote-ref-10)
11. من مقدمة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) لوثيقة الملكية الفكرية:

    http://www.wipo.*int*/export/sites/www/about-ip/en/iprm/pdf/ch1.pdf [↑](#footnote-ref-11)
12. Vermeylen, S. 2008. From life force to slimming aid: exploring views on the commodification of traditional medicinal knowledge. Applied Geography, Vol. 28, No. 3, pp. 224–235: http://eprints.lancs.ac.uk/28093/1/commodification\_of\_traditional\_knowledge.pdf. [↑](#footnote-ref-12)
13. انظر <http://www.cbd.int/abs/information-kit/>. [↑](#footnote-ref-13)